دور السياق في صناعة المغالطة وتحديدها

من خلال نماذج ممثّلة من بخلاء الجاحظ

د. فاتن بن سالم

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، القيروان، تونس.

البريد الإلكتروني: faten.bensalem@yahoo.fr

الاستلام	٢٠١٧/١/٢٥	المراجعة	٢٠١٧/٣/٥	النشر	٢٠١٧/٤/٣٠

الملخّص:

يقدّم هذا البحث دراسة حجاجيّة تطبيقيّة في موضوع المغالطات، وهو ينطلق من مدوّنة الجاحظ "البخلاء" ليعرض شكلا ما من أشكال التفاعل الممكن بين النظريّات المنطقيّة والنصوص الأدبيّة، و ذلك بغاية إبراز الدّور المهمّ الذي يضطلع به السياق في صناعة المغالطات.

وقد آثرنا أن نقيم العمل على ثلاثة محاور كبرى يفضي بعضها إلى بعض. أوّلها يعود إلى المنطق التقليديّ القديم. وقد عملنا فيه على تعريف "المغالطة" وبيّنّا ارتباطها المفهوميّ الوثيق بشكل القياس الأرسطيّ. ومن ثمّ وصلنا المغالطة ب"الضمير" كشكل متواتر من أشكال الأقيسة التي تهيمن على الخطاب. وبيّنّا كيف يمكن لهذا الصنف من الأقيسة أن يكون بوّابة مشرعة لدخول العوامل والمكوّنات السّياقيّة إلى النظام المنطقيّ بشكل يجعله يبدو، وكأنّه غير قادر على استيعاب كلّ تلك المتغيّرات داخله.

ومن هنا بدت الحاجة إلى المنطق اللاصوريّ الحديث الذي وسّع قاعدة اشتغال المنطق القديم بإردافه قوائم جديدة، كثيفة ومرنة للمغالطات. وكان هذا محور اشتغالنا الثاني الذي ارتكز أساسا على تقديم بعض النماذج من هذه المغالطات اللاشكليّة التي يسمح تقليبها في السّياقات المختلفة بإطلاعنا على أهميّة دور السياق في صناعة المغالطة وفي تحديدها. وقد اعتمدنا في ذلك أساسا على النظريّة المنطقيّة البراغما-ديالكتيكيّة الحديثة التي تقدّم بها دارسون من بينهم والتن دوغلاس. ففي هذه النظريّة يصبح المتكلّم مع كلّ ما يحيط به أو يصنعه من ظروف صاحب اليد الطولى في تصنيف المغالطات.

وبقدر ما يحاول هذا البحث إبراز القيمة التحديثيّة الكبيرة التي جاءت بها نظريّة واتن، والمميزات الإجرائيّة الواضحة التي يسمح بها إسناد دور أكثر أهميّة للمتكلّم في تحديد المغالطات، فإنّه يرمي إلى إعلاء شأن السّامع عنصرا فعّالا أيضا في تحديد المغالطة وصنوا مماثلا للمتكلّم. وذلك في ضرب من النقد النظريّ الداخليّ الذي قد يسمح بتطوير النّظريّة. وعلى هذا النقد يقوم المحور الثالث في العمل وبه يكتمل.

الكلمات المفاتيح:

مغالطات، سفسطات، حجاج، سياق، النظرية الحوارية، النظريّة المنطقيّة البراغما- ديالكتيكيّة.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

The role of Context in making and identifying the fallacy through representative models of Al-Bukhala, al-Jahiz

Dr. Faten Bin Salem

Faculty of Art, Kairouan, Tunisia.
Email: faten.bensalem@yahoo.fr

Received	25/1/2017	Revised	5/3/2017	Published	30/4/2017

Abstract:

The following paper is classified under the category of studies interested in "fallacies" from an argumentative stand-point, and its purpose to prove that argument, whatever its source is, cannot be classified as either accurate or inaccurate.

It is the context which determines whether to include argument in the category of invalid or valid fallacies. The context, as a primary factor in the analysis and classification of argument, is considered a primary feature of the modern dialectical pragmatics in the field of argumentation; it is also the most important element that these shidies impose on the old classical reflections interested in fallacies.

Aristotle's logic puts fixed bases for what he called "sophistical refutations" and influenced all those who came after him until the advent of the argument school with Perlman where liberated from the pre-fixed determination and emerged as a leading contend in the modern dialectical arguments that put open and variable basics to fallacies, governed only by the power of context .

This paper is merely descriptive, aiming at either supporting the modern dialectical approach in dealing with this controversial topic "fallacies" or showing its limitation. Again, the approach to the topic tries to benefit from the American experience in the field of the argumentative classification of fallacies and looks for new theoretical and experimental perspectives to give the speaker a more important dimension as he is the context maker at all times.

Keywords: fallacies, argumentation, context, rhetoric, communication, dialectical pragmatics.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

توطئة:

يندرج هذا البحث في خانة الدراسات المهتمة بالمغالطات (fallacies) من زاوية حجاجية. والهدف منه إثبات أن الحجّة -أيّا ما كان مصدرها- لا يمكن تصنيفها إلى صحيحة ومغالطيّة تصنيفا ما قبليا. وإنما ينبغي العودة إلى السياق بوصفه عنصرا محدّد لإدخالها في قائمة الحجج المغالطية أو لإخراجها منها.

والاعتماد على السّياق (contexte) كمعطى رئيسيّ في تحليل الحجّة وتصنيفها يُعدّ أهمّ ميسم يطبع الدراسات البراغما- ديناميكية (pragma-dialectique) الحديثة في الحقول الحجاجية. كما أنه يعدّ أبرز عنصر تحديثي تدخله هذه الدراسات على الدراسات الكلاسيكية القديمة المهتمّة بالمغالطات.

فالمنطق الأرسطي يضع قوائم ثابتة لما يسميه سفسطات (وهي التسمية المنطقية القديمة للمغالطات). وكذا كان الأمر في كل من تلاه ونسج على منواله من المناطقة، وذلك حتى ظهور المدارس الحجاجية الحديثة مع بيرلمان. حيث تحررت المغالطات من تحديدات القوائم الماقبلية المسقطة والثابتة التي كان يفرضها عليها المناطقة، وخرجت إلى رحابة النظريات التداولية الحديثة التي تضع للمغالطات قوائم مفتوحة ومتغيرة لا يحكمها غير السياق المقالي أو المقامي.

ويتخذ هذا البحث منحى اختباريا وصفيا للخروج بنتائج قد تدعّم التوجه التداولي الحديث في التعامل مع المغالطات أو قد تفنّده. فهو سينطلق من قاعدة البيانات المحددة سلفا عن السفسطات في المنطق القديم، وهو ما ضبطه أرسطو في "التبكيتات السفسطائية"(réfutations sophistiques)، لينظر في أسباب وضع أرسطو لهذا التصنيف، ومن ثمّ في وجاهة إخراج كثير من هذه السفسطات من خانة المغالطات، وهو الأمر الذي قام به والتن دوغلاس (Walton Douglas) مثلا. فقد أنشأ دوغلاس جدولة نظامية أخرى للحجج يكون الحكم الفصل فيها هو سياق المحاورة بين الخصوم. إذ أن الحجة في المدرسة المنطقية الحديثة تبقى مهمة حمّالة لكلّ الممكنات حتى يدخل عليها السياق لتخصيص معناها وإذاك يحدد اتجاهها وتصنيفها.

وستحاول مقاربتنا هذه أن تفيد من التجربة الأمريكية المعاصرة في مجال التصنيف المنطقي للحجج إلى صحيحة وغالطة باعتماد السياق التداولي، كما ستحاول بالموازاة مع ذلك التطلّع إلى آفاق نظرية واختبارية جديدة تحاول فيها تنسيب النظرية التداولية لإعطاء بعد أكثر أهمية للمتكلّم صانع السياق.

1 – المغالطات القياسيّة وعلاقتها بالسياق:

1 – 1 – تعريف المغالطة:

يعرّف المناطقة المغالطة على أنها "القياس الفاسد الشبيه بالحقّ المنتج للباطل"[1]. وفي كتاب التعريفات "المغالطة قياس فاسد إمّا من جهة الصّورة أو من جهة المادّة وقيل المغالطة مركّبة من مقدّمات شبيهة بالحقّ ولا يكون حقّا ويُسمّى سفسطة" [2]. وإذا كان المنطق هو مجموعة القواعد التي تعصم الذهن من الخطإ[3] فإنّ المغالطة (أو السفسطة) هي ضرب لكلّ هذه القواعد أو لبعضها بحيث يقع الذهن في الخلط والغلط.

وقد عرض أرسطو في كتاب التبكيتات السفسطائية لنوعين كبيرين من المغالطات "بعضها متعلّق بالخطاب وبعضها الآخر من خارجه"[4] ولكنّ هذين النوعين، بما يجملان تحتهما من أصناف المغالطات يرجعان جميعا إلى صورة القياس. فلاشيء من التغليط هنا يخرج عن الشكل القياسي الذي يمكن اعتباره الجزء الأهمّ في صناعة المنطق الأرسطيّ التقليديّ.

ويمكننا تبسيط القياس في الجملة التمثيليّة التالية:

" إذا أ تعطي ب ، و ب تعطي ج إذن أ تعطي ج "

كما يمكننا شكلنته واختزاله في ما يلي من الرموز:

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

(1) أ ← ب

(2) ب ← ج

(3) أ ← ج

حيث (1) = المقدّمة الكبرى، و (2) = المقدّمة الصغرى، و(3) = النتيجة الحاصلة من اجتماع المقدّمتين.

ويمكننا أن نقدّم عن القياس الصحيح والقياس المغالطي المثال التوضيحيّ التالي:

[1] : كلّ إنسان فان

سقراط إنسان

إذن سقراط فان

فهذا قياس صحيح يمكننا محاولة نقضه بقولنا:

[2] : الحكيم إنسان لا يفنى

سقراط إنسان حكيم

إذن سقراط إنسان لا يفنى.

ومن الواضح هنا أننا أمام قياسين ضدّين يضعاننا في إحراج تصنيفيّ. ذلك أننا إذا وضعنا القياس [1] في خانة القياس الصحيح، توجّب علينا أن نصنّف القياس [2] في الخانة الضدّ أي في خانة القياس الغالط أو المُغالط.

فسقراط في هذا المثال لا يمكنه أن يكون فانيا وغير فان في الوقت نفسه (هذا ما يسمّى بمبدأ الثالث المرفوع). وهنا يُطرح السؤال أين يقع الغلط بالضبط؟ وماذا يمكن أن نسمّيه؟

الغلط هنا واقع في ما يمكن تسميته "حملُ الأعراض على الذوات": أي جعل ما يحصل عرضا للمحمول صفة ذاتيّة له لازمة فيه. ذلك أنّ الإنسانيّة هي صفة لازمة ذاتيّة لدى كلّ إنسان في حين أنّ الحكمة هي صفة غير لازمة قد تعرض للآحاد من النّاس: ففناء سقراط، في هذا المثال، هو صفة ذاتية لازمة له كإنسان، وعدم فنائه هو صفة عرضيّة مناسبة لحكمة الحكيم لا لإنسانيّة الإنسان. وعليه يكون القياس 1 قد حكم بالفناء على سقراط الإنسان في حين أنّ القياس 2 قد رفع هذا الحكم عن صفة معنويّة من صفات سقراط وهي الحكمة لا على سقراط في ذاته. ومن ثم فإنّ التبكيت الذي شعرنا بوجوده في القياس 2 هو تبكيت سفسطائي غالط وليس تبكيتا صحيحا. والأمر هنا شبيه بمن يستعمل كلمة ما في معناها المجازيّ ثمّ يشنّع على من يستعملها في معناها الأصليّ. وإن كان صاحب الاستعمال الخاطئ غير عامد سمّينا الأمر غلطا أمّا إن جرى الأمر على سبيل العمد والتعمّد عُدّ ذلك تغليطا ومغالطة.[5]

2 – 1 : القياس المغالطي ونظام القائمات الجاهزة:

إنّ أغلوطة [6] "حمل الأعراض على الذوات" التي عرضنا لها آنفا، والتسمية هنا تعود للمناطقة العرب القدامى (أمثال الفارابي وابن سينا) أو أغلوطة "العرض" كما يميل إلى تسميتها المناطقة العرب المحدثون تخفّفا [7] هي واحدة من ثلاثة عشر نوعا من المغالطات "ستّ معنويّة وسبع لفظية" ضبطها أرسطو. وهي على الترتيب الذي ذكره في "التبكيتات" : الاشتراك والاشتباه والتركيب والتقسيم والنّبرة وهيأة الكلام، وهذه هي الأغاليط اللفظية[8]. ثمّ الأغاليط المعنوية وهي: العرَض والجوهر وتجاهل المطلوب والمصادرة على المطلوب، وأخذ ما ليس بعلّة على أنه علّة، وإيهام عكس اللوازم، وجمع المسائل المتعددة في المسألة الواحدة.[9]

وجميع هذه الأغاليط تصنّف عند أرسطو في خانة البارالوجسمات paralogismes (أي الأقيسة الفاسدة) التي يمكن أن نحكم عليها حكما ما قبليا يقضي بأنها لا تنتج في حال استعمالها غير المغالطات والسفسطات وذلك من قبيل ما

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

رأيناه في المثال السابق. وأيضا من قبيل كل ما يمكن أن نجده في النصوص ذات الطابع الجدالي خاصة إذا ما اتسمت بميسم المراوغة و المداورة والمناورة أو العنف والمغالبة والخصومة.

ومؤدّى هذا الكلام أنّ النماذج الثلاثة عشر المذكورة من المغالطات هي نماذج جاهزة لا دخل للسياق في تصنيفها. بمعنى أن هذه الأشكال يُحكم عليها بالدّخول في خانة المغالطة من غير النظر في الحيثيّات (حيثيّات الحكم) ومن غير العودة أيضا إلى مواضعها من الكلام أو أهدافها أو الآثار الناجمة عنها. فتصنيف الحجّة هنا إذن هو تصنيف ما قبليّ سابق على السياق لا لاحق عليه. وهو من ثَمَّ قاطع وباتّ ونهائي لا يمكن تغييره أو تبديله. وهذا يدعونا إلى القول بأن التصنيف الذي يقترحه أرسطو للمغالطة في "التبكيتات" هو تصنيف منطقيّ صرف متبرّئ تماما من السياق فلا المتكلّم ولا السامع ولا ظروف القول ولا مقامه بقادر على إخراج ما هو مغالطيّ من دائرة المغالطات ولا على إدخال ما هو ليس من هذه الدائرة إليها. فلا يمكن مثلا أن تمحو حسن نيّة المتكلّم أغاليط الكلام كما لا يمكن لسوء نيّته أن يزيدها غلطا. فهي إذن صنافة ثابتة.

وإلى هذا الثبات يرجع كثير من مواقف المناطقة الذين يصرّحون في الغالب بعدم اهتمامهم بهذه الأمور (السّياقيّة) لانعدام أثرها في دراسة المغالطات. ومن ذلك مثلا ما يقوله عزمي طه السيّد أحمد، في كتابه:"مدخل إلى علم المنطق" في فصل المغالطات حيث يقول: "إنّ الغلط قد يكون ورد في استدلال ما دونما قصد من صاحبه، وقد يكون الغلط مقصودا في أحيان أخرى لتضليل المتلقّي وإبعاده عن معرفة الصواب. والذي يهمنا معرفته في سياق علم المنطق هو معرفة الاستدلال الذي ينطوي على غلط، أي مغالطة، ومعرفة موضع الغلط فيه. أما الجانب النفسي المتعلّق بقصد مقدّم الاستدلال، إن كان الغلط عن قصد وسبق إصرار ونيّة غير سليمة، أو كان خطأ أو غلطا غير مقصود، فالمهمّ عند طالب علم المنطق أن يميّز الاستدلالات الصحيحة من التي تنطوي على الغلط."[10]

فلا عناية إذن بالتمييز بين الغلط والمغالطة وعند هذه النقطة بالضبط يختلف محلّلو الخطاب عن المناطقة رغم لجوئهم إلى المادّة المنطقيّة ذاتها. فتحليل الخطاب يفرض اهتماما بنيات القائلين وبكيفيّات القول في حين يعد المناطقة هذا من الجزئيّات غير المؤثّرة على الأحكام. ولعلّ المنطق يهتمّ بمستويات تجريديّة أعلى من تلك التي يعيرها تحليل الخطاب اهتمامه. ولعلّ تحليل الخطاب يستطيع التعامل مع المعطيات اللّغويّة والواقعيّة أكثر من تلك التي يمكن للمنطق التعامل معها. ولكنّ الأكيد أنّ الاختلاف في هذه الزاوية تحديدا سيجعل تعاطي كلّ واحد منهما مع موضوع المغالطة أمرا متفرّدا متميّزا عن الآخر وواعدا بالثراء.

1 – 3 – القياس المغالطي في النّصّ الأدبيّ:

قد يبدو مفيدا في هذا الإطار أن نعرض لبعض النصوص الأدبيّة القائمة على بناء المغالطات وذلك حتى نرى بعضا من آليات التقاط هذه النصوص التخييليّة للنواحي المنطقيّة ومدى التزامها بها. ومن النصوص التي يمكن أن تشكّل مدوّنة حجاجية نموذجيّة في هذا المجال نصّ "البخلاء" الشهير للجاحظ. فهو نصّ أدبيّ-استدلاليّ بامتياز: إذ لا تكاد نادرة من نوادره التي تؤلّفه تخلو من قياس مغالط. ولقد أثبتنا هذه الأقيسة في مقال سابق وأحصينا ما يربو عن الخمسين قياسا مغالطيّا[11]. وإذا علمنا أنّ هذا العدد الذي أثبتناه لا يُدخل في حسابه الأقيسة المنطقية ذات النظام الشرطي تبيّنا قيمة صناعة المغالطة في البناء الأدبي والفنّي لهذا النّصّ. ويمكننا هنا أن نورد منه بعض النماذج البسيطة التي قد تبيّن لنا كيف يمكن للأدب أن يوظّف الصناعة المنطقيّة للمغالطات لصالح إنتاج نصّ هزليّ. فمن ذلك مثلا:

أ - نادرة "قميص زبيدة" الذي وقع إهداؤه في حالة سكر. إذ يقول زبيدة لنديمه "ما علمت أنّ هبة السكران وشراءه وبيعه وصدقته وطلاقه لا يجوز؟... فرُدّه عليّ حتى أهبه لك صاحيا عن طيب نفس، فإني أكره أن يذهب شيء من مالي باطلا"[12].

يمكننا هنا أن نردّ هذا النّصّ إلى الشكل القياسي التالي:

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

مقدّمة كبرى: "هبة السكران وشراؤه وبيعه وصدقته وطلاقه لا يجوز"

مقدّمة صغرى: أنا وهبت قميصا وأنا سكران (مقتضى الحال)

النتيجة: عدم جواز الهديّة. قوله: "رُدّ القميص عافاك الله"

وواضح أنّ البخيل هنا قد اعتمد مغالطة "جمع المسائل المتعددة في المسألة الواحدة" وهي المغالطة المعنويّة رقم 7 في ترتيب المغالطات الذي قدمه أرسطو في التبكيتات.

ومن ذلك أيضا:

ب – خوان أبي عبد الرحمان الذي يقول عليه إذا حانت ساعة الأكل: "واعلم أنّ الشبع داعية البشم وأنّ البشم داعية السقم وأنّ السقم داعية الموت. و من مات هذه الميتة فقد مات ميتة لئيمة وهو قاتل نفسه...وقد قال الله جلّ ذكره، ولا تقتلوا أنفسكم"[13]

يمكننا هنا أيضا أن نردّ النّصّ إلى الشكل القياسيّ التالي:

مقدّمة كبرى: الشبع داعية البشم وأنّ البشم داعية السقم وأنّ السقم داعية الموت و من مات هذه الميتة فقد مات ميتة لئيمة وهو قاتل نفسه.

مقدّمة صغرى: قال الله جلّ ذكره، ولا تقتلوا أنفسكم

النتيجة: من شبع فقد خالف قول الله وقتل نفسه.(مضمر)

والبخيل يعتمد في هذا مغالطة "أخذ ما ليس بعلّة على أنه علّة" وهي المغالطة المعنويّة رقم5 في الترتيب الأرسطيّ المذكور.

ومن ذلك أيضا:

ج – حديث المروزيّ لشيخ من أهل خراسان يعاتبه على استعمال مسرجة الخزف لأنها تتشرّب الدهن يقول: "أنت إنما تطعم النار وتسقي النار ومن أطعم النار جعله الله يوم القيامة طعاما للنار"[14].

يمكننا إرجاع هذا النصّ إلى الشكل القياسي التالي:

مقدّمة كبرى: من أطعم النار جعله الله يوم القيامة طعاما للنار

مقدّمة صغرى: أنت إنما تطعم النار وتسقي النار

النتيجة: سيجعلك الله طعاما للنار يوم القيامة. (مضمرة)

والبخيل هنا يعتمد مغالطة الاشتراك وهي المغالطة اللفظية رقم 1 في الترتيب الآنف ذكره.

وهكذا نرى من خلال الأمثلة أ – ب – ج كيف يمكن لنصّ أدبيّ بامتياز أن يستغلّ نظام الأقيسة المغالطيّة في بنائه الأدبيّ، وكيف يمكن أيضا للمحلّل أن يفكّك رموز هذا البناء بالعود عليه من خلال الدّرس المنطقيّ.

ولعلّه من أطرف المغالطات وأظرفها تلك التي يعرضها الجاحظ في إهاب جميل من المتواليات الاستدلالية القياسيّة المتضادة والمحرجة. وهي فنون من الأقيسة يمكن لنا استخراجها من "قصّة تمّام بن جعفر" هذا الذي إن قال له نديم: "ما في الأرض أحد أمشى مني" قال: "وما يمنعك من ذلك وأنت تأكل أكل عشرة". وإن قال له: "لا والله إن أقدر أن أمشي" قال: "وكيف تمشي وقد جعلت في بطنك ما يحمله عشرون حمّالا". وإن قال النديم:"ما أنام الليل كلّه وقد أهلكني الأرق" قال: "وتدعك الكظّة والقرقرة أن تنام؟". وإن هو قال:"ما هو إلا أن أضع رأسي فإنّما أنا حجر ملقى إلى الصبح"، قال: "ذلك لأنّ الطعام يسكر ويختر ويبلّ الدماغ ويبلّ العروق ويسترخي عليه جميع البدن، ولو كان في الحقّ لكان ينبغي أن تنام الليل والنهار".[15] وغير ذلك من صنف هذه الأخبار كثير في قصّة أبي تمام .

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

و إذا حاولنا ردّ هذا الكلام إلى الشكل القياسيّ المنطقيّ سنرى بوضوح كيف أنّ النتيجة الواحدة يمكن استخراجها من مقدّمتين ضدّين كما في المثالين (1 و 2) و(3 و 4) من الجدول الموالي. كما يمكن استخراجها أيضا من مقدّمات متباينة ومتباعدة المعاني كما هو الحال عند المقارنة بين السطرين الأوّل والثاني من الجدول:

مثال1: مقدّمة1:الأكل يجعلك أمشى الناس (مضمر) مقدّمة2: ما في الأرض أحد أمشى مني النتيجة: أنت أكثر الناس أكلا.(المعنى)	مثال2: مقدّمة1:الأكل يضعف عن المشي (مضمر) مقدّمة2: أنا أضعف الخلق عن المشي النتيجة: أنت أكثر الناس أكلا.(المعنى)
مثال3: مقدّمة1: الكظّة تمنع النوم مقدّمة2: ما أنام الليل كلّه النتيجة: أنت كثير الأكل(مضمر)	مثال4: مقدّمة1: الطعام يسكر ويخدّر ويختر مقدّمة2:ما هو إلا أن أضع رأسي حتى أنام النتيجة: أنت كثير الأكل (المعنى)

إنّ ما يجعلنا نجزم بوجود مغالطة ما هنا هو منطق التضادّ والتضارب الذي بُني عليه النّصّ والذي يجعل من الشيء وضده صنوين متجاورين داخل الأحدوثة الواحدة. فالمقدّمات متضاربة ومتباينة والنتائج واحدة. وهنا يطرح السّؤال: كيف يمكن بناء مثل هذا النوع من الاستدلالات؟

1 – 4 – قياس الضمير: بوّابة دخول السّياق إلى المنطق.

إنّ قياس الضمير أو الإضمار (enthymème) هي الإجابة المنطقيّة عن السّؤال. نعم، يمكننا باستعمال آليّات الإضمار في السجلسة المُغالِطة (أي المقايسة المغالطة) أن نصل إلى مثل هذه الأشكال من التناقضات في النتائج. بل إنّ الوصول إلى ذلك قد يغدو سهلا وبسيطا وشائعا أيضا. فتقنية الإضمار أو الضمير لا تتطلّب كبير اجتهاد كما أنها تجنّب الإملال والتكرار، وهي في حالة نصّنا الأدبيّ هذا تجلب الإمتاع وتصنع الإضحاك.

و"الضمير هو نوع قياس لا يتضمّن كلّ خطوات الاستدلال كلها"[16]. أي أنّه قياس يسكت عن إحدى مقدّماته أو عن نتيجته أو حتى – في بعض الأحيان- عن اثنين من عناصره الثلاثة ليفسح المجال أمام الذهن يستكملها ويسدّ – غَيْبا - الثّغور الهيكليّ الحاصل في بنية الاستدلال، الأمر الذي يضعنا رأسا في صلب نظريّات السياق وتحليل الخطاب. إذ إنّ فهم مثل هذا الصنف من الخطاب وتحليلَه لا يتمكّن إلاّ بالعودة إلى سياقه. ذلك أنّ "تحليل الخطاب يسعى إلى ربط الملفوظات بسياقها - وفي أغلب الأحيان يحدَّد تحليلُ الخطاب بهذه الخصيصة"[17] وقد لا يحصل إجماع حول طبيعة مقوّمات السّياق كما يشير إلى ذلك دومينيك مانغو (Maingueneau Dominique) إلاّ أنّ الأكيد أننا في حاجة إلى تضافر كلّ ما يمكن أن يدخل ضمن هذه المقوّمات للتوصّل إلى معنى المحمولات التي وقع تغييب لفظها من القياس.

إنّ معاني الوحدات النّاقصة في قياس الضمير لا يمكن أن تتكشّف للباحث إلاّ بالعودة إلى معاني الكلمات الحافّة وملاحظة شبكة ارتباطاتها ببعضها. وفي هذا المعنى يقول المنهج السياقيّ (وهو المنهج الذي عرفت به مدرسة لندن): إنّ "معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى وإنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها".[18] بل أكثر من ذلك، إنّنا في حاجة إلى التركيز الشديد على الطريقة التي يمكن أن تُستعمل بها الألفاظ الناقصة والدور الذي يجب أن تؤدّيه حتى نتمكّن من تعقّب آليّات المغالطة في مثل هذا النّوع من الأقيسة. إذ إنّ غالبيّة المغالطات تقوم على تحوير شبكة المعاني وتغيير معاييرها الدّلاليّة عبر التلاعب بمفردات الألفاظ

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

وتراكيبها وتلبيس بعضها ببعض. ومن هنا نرى خطورة الإضمار، ومن هنا أيضا نستشعر أهمّية الانتباه إلى السياق الذي وردت فيه هذه المغالطات.

ولعلّ خطأ بسيطا في فهم كلمة ما أو سهوا أو عدم انتباه إلى قرينة لفظية معيّنة أو عدولا بها عن مقتضاها أو انزياحا قليلا عن قواعد النّظم أو سوء تقدير طفيف لبعض العلاقات اللغوية أو المقاميّة أو الثقافية أو حتىّ العاطفية يكون كافيا لإخراجنا من دائرة الفهم الصحيح لمنطوق النّصّ.

وهكذا يمكننا أن نرى أنّ الذي يحكم قياس الضمير المغالطيّ ليست هي القواعد المنطقيّة بقدر ما هي القواعد السياقيّة الداخليّة والخارجيّة. إذ إنّ حاجتنا إلى تأويل ما هو مضمر في القياس فرضت دخول المعطيات السياقيّة إليه لتفسيره. وعليه فقد صار الإضمار بوّابة الدخول المشرعة أمام كلّ ما هو من مجالات تحليل الخطاب إلى المنطق. وصار المنطق واقعا تحت تأثير السّياق وهو الذي سعى ما أمكن السعي إلى الانفصال عنه.[19]

لكن ألا يمكن أن يكون للسياق فاعليّة أكبر في التعامل مع المغالطة؟

2 – مغالطات الظروف (أو المغالطات الفَو- قياسيّة)

نحو فاعليّة أكبر للسياق في صنافة المغالطة.

2 – 1 – مغالطات الظروف وعلاقتها بالمنطق غير الصوريّ(logique informelle) :

ليست مغالطات الظروف[20] مغالطات قياسيّة عاديّة، فهي لا تنتمي إلى المنطق الصوريّ التقليديّ (logique formelle) وإنّما هي مغالطات حجاجيّة تغرق في فنون الخطاب وتحتاج إلى سبل جديدة لتحليل استدلالاتها وتقييمها، سبل تختلف شيئا عمّا كنّا ألفناه في المنطق الصوريّ وإن كانت لا تقطع معه تمام القطع. ف"المغلّطات منها ما يمكن أن تكون قياسا أو جزء قياس ومنها ما لا يمكن أن تكون قياسا ولا جزء قياس، ولكنّها أحوال الإنسان و توطئات في ذهنه و هيآت له وملكات تزيله عن الصواب إلى الخطإ مثل المحبّة لرأي ما و البغضة له أو غير ذلك مما يجري مجرى هذين"[21]. وعلى هذا الصنف الأخير من المغالطات انكبّت الدراسات المنطقيّة غير الصوريّة مستعينة بكلّ الأدوات التحليلية الممكنة للخطاب لاسيما منها تلك التي تنتمي إلى المجالات الحجاجيّة. فالمنطق غير الصوريّ ليس في جوهره غير ثورة على المنطق الصوريّ من أجل إعلاء القيم التخاطبيّة الحقيقيّة بديلا عن الأمثلة الصناعيّة الجاهزة التي كان المناطقة يتوارثونها جيلا بعد جيل. و"من المهمّ (هنا) أن نعي بأنّ عبارة "المنطق غير الصوريّ" كانت في الأصل شعارا وحركة سياسيّة تمثّل عدم الرضا تجاه المنطق الاستنباطيّ الصّوريّ بوصفه أداة مفضّلة في تدريس المنطق".[22]

إنّ المنطق غير الصّوريّ هو منطق تطبيقيّ عمليّ يعيد للغة الطبيعيّة مكانتها كأداة للتواصل. ويرى أنّ اللغة الصناعيّة هي لغة غير قادرة على تمثيل اللغة الطبيعيّة التمثيل الأوفى لأنّها "تقصي مظاهر الاشتباه والالتباس والتناقض وهي مظاهر يصعب اتقاؤها حين يتعلّق الأمر باللغات الطبيعيّة".[23] فالمنطق غير الصوريّ إذن هو في عمقه منطق عمليّ لدراسة أفانين المغالطات (أو على الأقلّ هذا ما كانه في مرحلة البدايات إن أخذنا بعين الاعتبار أنّه مافتئ يوسّع مجالات اشتغاله). وهو منطق واع بأهميّة ربط المنطق بالسيمنتيكا (sémantique) أي علم الدلالة، ومن ثم فهو يعطي مكانة كبرى للسياق بكلّ أقسامه (الداخليّة والخارجية) ومكوّناته (اللغويّة والعاطفيّة والمقاميّة والثقافيّة[24])، ويجعل منه العنصر الأهمّ في فهم المغالطات وطريقة اشتغالها.

ويقدّم المنطق الصوريّ قائمة بالمغالطات يختلف تعدادها بين المناطقة. فقد أثبت هاملين (C.L.Hamblin) مثلا (نقلا عن أرسطو) قائمة تضمّ ثلاثة وعشرين (23) نوعا من المغالطات في حين اكتفى لوك (J. locke) مثلا بأربعة أنواع كبرى منها فقط.[25] ولنا في البحث الذي قدّمه عادل مصطفى بعنوان "المغالطات المنطقيّة" قائمة موسّعة تتوفر على ما يقارب الثلاثين نوعا من أنواع المغالطات الفو-قياسيّة (غير الصّوريّة). منها مثلا: مغالطات الحجّة الشخصيّة (argumuntum ad

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

(hominem والاحتكام إلى السّلطة(ad verecundiam) والاحتكام إلى النتائج (ad consequentiam) والاحتكام إلى الجهل(ad ignorantiam) والمنحدر الزلق (slippery slope) ومناشدة الشفقة(ad misericordiam) وغير ذلك مما يمكن العودة إليه تفصيليّا في هذا الكتاب.[26]

ولاختبار مدى كفاءة مقترحات المنطق الجديد في تحليل المغالطات يمكننا العودة به على نصّ الجاحظ. إذ إنّ السياقات المغالطيّة في هذا النّص تبدو ملائمة جدّا لتوضيح بعض أنواع المغالطات التي يشتمل عليها هذا المنطق.

2 – 2 – **سياقات المغالطات غير الصوريّة:**

ومن الأمثلة على هذه السياقات نورد:

- أ – مغالطة الاحتكام إلى السلطة (argumuntum ad verecundiam) :

●الاجتماعيّة: الاحتكام إلى الأعراف والعادات والتقاليد "عبتموني حين ختمت على سدّ عظيم وفيه شيء ثمين من فاكهة نفيسة ومن رطبة غريبة على عبد نهم وصبيّ جشع وأمة لكعاء وزوجة خرقاء. وليس من أصل الأدب و لا في ترتيب الحكم ولا في عادات القادة ولا في تدبير السادة أن يستوي في نفيس المأكول وغريب المشروب وثمين الملبوس، والناعم من كلّ فنّ واللباب من كلّ شكل التابع والمتبوع والسيد والمسود"[27]. هنا يبدو المتكلّم – البخيل وكأنّه التزم بالأعراف في حين أنه بالغ فيها فليس الشحّ في الحقيقة إلا مبالغة في حفظ المال.

● الدّينيّة: "عبتموني حين قلت للغلام إذا زدت في المرق فزد في الإنضاج... وقد قال النبيّ صلى الله عليه وسلّم إذا طبختم لحما فزيدوا في الماء فإن لم يصب أحدكم لحما أصاب مرقا".[28] يبدو المتكلّم البخيل هنا وكأنه يلتزم بالسنّة النبويّة الشريفة والحال أنّه يحرّف مواضعها.

ب – مغالطة الحجّة الشخصيّة/ الطعن في شخص القائل (argumentum ad hominem)

"إذا أردت أن ترى العيوب جمّة فتأمّل عيّابا، فإنّه إنما يعيب بفضل ما فيه من العيب. وأوّل العيب أن تعيب ما ليس بعيب وقبيح أن تنهى عن مرشد أو تغري بمشفق. وما أردنا بما قلنا إلا هدايتكم وتقويمكم وإلا إصلاح فسادكم وإبقاء النعمة عليكم".[29] هنا يطعن المتكلّم-البخيل (سهل بن هارون) في شخص السامع (معشر بني تميم) كونهم عيّابين أصحاب عيوب واعوجاج ومفاسد كثيرة. ورسالته الاحتجاجيّة عليهم تبدأ بمهاجمتهم شخصيّا والطعن في أخلاقهم بوصفها سبيلا أوّلا للانتصار عليهم.

ج – مغالطة رجل القشّ (straw man fallacy) : وهي أن ينسب المتكلّم لخصمه نظرية أخرى غير نظريّته ثمّ يعمل فيها هدما وتقويضا فيظهر وكأنه انتصر عليه. "تسمّون من منع المال من وجوه الخطإ وحصّنه خوفا من الغيلة، وحفظه إشفاقا من الذلّة بخيلا، تريدون بذلك ذمّه وشينه؟ وتسمّون من جهل فضل الغنى ولم يعرف ذلّة الفقر وأعطى في السرف وتهاون بالخطيئة وابتذل النعمة وأهان نفسه بإكرام غيره جوادا، تريدون بذلك حمده ومدحه".[30] نلاحظ هنا كيف يزيح البخيل خصمه عن موقفه الحقيقي المعتدل في اتجاه السرف والتبذير ثمّ ينتقض عليه انطلاقا منه، أي من هذا الموقف الجديد الذي اصطنعه له والذي يبدو قابلا للتقويض بسهولة.

د – مغالطة الإحراج الزائف (false dilemma) : يقول البخيل "إني والله لو أعطيتك لما وصلت إليك حتى أتجاوز من هو أحقّ بذلك منك".[31] فهو إذن لا يعطي لكي لا يقع في حرج تجاوز من هو أحقّ. فهذا إحراج زائف مبنيّ على سبب زائف.

هـ – مغالطة المنحدر الزلق (slippery slope): وهو أن ينتهي حدث بسيط أسوأ نهاية. كقول الكنديّ "يا أخا تغلب إني والله كنت أجري ما جرى هذا الغيل وأجري وقد انقطع النيل. إني والله لو أعطيتك لما وصلت إليك حتّى أتجاوز من هو أحقّ بذلك منك. إني لو أمكنت الناس من مالي لنزعوا داري طوبة طوبة. إنه والله ما بقي معي منه إلا ما منعته الناس. ولكنّي أقول: والله إني لو أمكنت الناس من نفسي لادّعوا رقّي بعد سلب نعمتي".

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

هذه النماذج المعروضة (أ، ب، ج د، ه) هي بعض من الأمثلة التي توضّح لنا كيف يمكن أن نُفيد من المنطق غير-الصناعي في معالجة المغالطة من غير أن نضطرّ إلى بترها من سياقها أو تحويلها إلى أشكال تمثيليّة منطقيّة ورياضيّة تفرغها من فحواها. وقد تبدو هذه المعالجة في الظاهر بسيطة، سهلة ومباشرة. فعنوان المغالطة والمثال المقدّم مع شيء قليل من التفسير يكفي في الغالب لفهم آليّة التغليط التي يستعملها المتكلّم. فهذا ظاهر من الأمر. ولكنّ الحقيقة هي غير ذلك. فالقائمة المعروضة الخاصّة بهذا النّوع من المغالطات هي قائمة مشكليّة: وهي مشكليّة من حيث عدد المغالطات فيها فالعدد يزيد وينقص (كما بيّنا ذلك آنفا)،ومن حيث تداخلها مع كثير من مغالطات المنطق الصّوري (فكأننا هنا بإزاء تكميل وتدارك للمنطق القديم) وأيضا من حيث الاصطلاح والتسمية. فهذه المصطلحات لم تستقرّ بعد بدليل أنّنا نحتاج في كثير من الأحيان إلى شرحها. من قبيل مثلا مغالطة الرنجة الحمراء (red herring) وهي تعني الالتهاء عن موضوع بآخر، أو مغالطة السؤال المشحون (loaded question) وهو السؤال الذي توضع فيه فرضيات مسبقة تلزم الخصم من وراء السؤال من غير أن تكون مبررة، أو مغالطة سرير بروكرست (Procrustean bed) وهي تعني فرض القوالب على الأشياء، أو مغالطة المقامر (gambler's fallacy) وهي مغالطة قائمة على ترجيح احتمالات غير صائبة.[32]

ولكنّ هذه المشاكل المشار إليها هي مشاكل طبيعيّة جدّا ومتوقّعة على اعتبار أنّنا أمام علم جديد ناشئ وثورة منطقيّة بالكاد بدأت تأخذ مكانة لها. "فالتقويم المنطقيّ غير الصّوريّ للحجج...لم يكتمل بعد بدليل أنّه في عام 1987 كان دوغلاس والتون مازال يطرح السؤال التالي: على ماذا يجب أن نرتكز كي نصف حجّة ما بأنها معقولة أو لا؟"،[33] وبديهيّ والحال هذه أن تكون أمورنا في العالم العربيّ أكثر تعقيدا باعتبار الفارق الزمانيّ بين الحضارات وباعتبار ما يمكن أن تثيره الترجمة أيضا من مشاكل أثناء نقل المفاهيم والمصطلحات.

فهذه المشاكل إذن هي، على أهمّيتها، مشاكل طبيعيّة أي داخلة في طبيعة الحركيّة المتوقّعة للتفكيرات المنطقيّة. ولكنّ مشكلة المشاكل تكمن في علاقة هذه المغالطات بالسياق.

2 – 3 – علاقة المغالطات غير الصّوريّة بالسّياق:

إنّ مزيّة هذه المغالطات (مغالطات الظروف) هي تعلّقها العضويّ الوثيق بالسّياق. فهي مغالطات يبنيها السياق بكلّ تفاصيله وبجملة مقوّماته. ولذلك فهي تختلف باختلافه. ومن هنا نحن نشعر بملاءمة بعض المغالطات للسياق ملاءمة تامّة في بعض الأحيان. ولكن في كثير من الأحايين تبدو التسمية بعيدة بشكل أو بآخر عن جوهر المغالطة التي يقدّمها السياق. لذلك فإننا قد نشعر أننا مطالبون بأن نحشر جسم المغالطة التي أمامنا في مقياس لا يلائمها تمام الملاءمة. نعم يشعر الدارس أحيانا بأن عليه أن يتعامل مع السّياق على طريقة سفسطة سرير بروكرست فيقضم منه شيئا ويزيد فيه أشياء حتى يلائم الاسم المسمّى.

وفي الحقيقة لن يتسنّى لنا أن نجمع في هذا العدد، الضئيل من شامات المغالطة - مهما كان تعدادها-، سياقات المغالطة جميعا، وذلك لسبب رياضيّ بسيط هو أنّ السياقات شيء لا نهائيّ. ومن ثم فإنّ المغالطات المحتملة فيها لانهائيّة العدد. ومن هنا قد يبدو معقولا جدا أن لا نشعر بالراحة ونحن نحاول إدراج كلّ المغالطات التي تعترضنا ضمن خانات محدودة جدّا ومضبوطة سلفا. كما أنّه من غير المعقول أيضا أن نجعل لكلّ سياق اسما اصطلاحيّا يناسبه. نحن هنا في الحقيقة أمام جزالة التطبيق وصرامة التنظير: إنّه الصراع المعروف بينهما. هو الصراع الذي يسمح للعلوم بالتقدّم، أو يجبرها على ذلك. ولعلّ التقادم الزمانيّ، في مثل حالنا هذه، ينقص شيئا من حدّته ويحلّ بعض الاشكاليّات.

2 – 4 – السياق وصنافة المغالطة: نظريّة والتون دوغلاس

- أثر والتون:

إنّ السّياق في هذا الصنف من المغالطات لا يساهم في فهمها وتمثيلها وتوجيه معانيها التوجيه الأمثل فحسب، بل هو يتدخل تدخّلا مباشرا في تصنيفها: أي في إثبات انتمائها إلى خانة المغالطات أو إخراجها منها. وهذه هي الفكرة الرئيسية

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

التي قال بها والتون دوغلاس وقدّمها في كتابه على شكل جداول تحليلية. فدوغلاس يرى أنّ كثيرا من الحجج التي ندخلها في دائرة المغالطات تقبل بطواعية شديدة الخروج من هذه الصنافة إذا ما بدّلنا السياقات التي ترد فيها. وقد أقام دوغلاس أدلّته على ذلك بتقليب المغالطات في كثير من السّياقات الممكنة، وبيّن كيف أنّ تبديل بعض المعطيات فيها كفيل بتحويل وجهة المعنى من المغالطة إلى الصّحّة والعكس بالعكس. وذلك لكي يخلص في النهاية إلى صنافة جديدة للحجج تقوم على توزيعيّة ثنائيّة تشمل في قسمها الأوّل الحجج المغالطة وجوبا وفي قسمها الثاني الحجج التي تحتمل الخطأ والصواب.[34]

الحجج المغالطة		الحجج المحتملة للغلط والصواب	
المحاجّة بالسلطة	ad verecundiam	مهاجمة الشخص	ad hominem
التّعمية	equivocation	المنحدر الزّلق	slippery slope
الالتباس	amphiboly	المحاجّة بالتجهيل	ad ignorantiam
النّبر	accent	الاحتكام إلى القوّة	ad baculum
المصادرة على المطلوب	begging the question	مناشدة العطف	ad misericordiam
الاحتكام إلى الجهل	ignoratio elenchi	جمع المسائل في واحدة	many questions
رجل القشّ	straw man	الاحتكام إلى العامّة	ad populum
التعميم المتسرّع	hasty generalisation	الاحتكام إلى النتائج	argument from consequences
إثبات التّالي	post hoc	التركيب والتقسيم	composition and division
المماثلة الكاذبة	false analogy		

والملاحظ أنّ والتون لم يرد بهذا الجدول الذي أقامه أن يأتي على كلّ المغالطات التي نعرفها اليوم، ولكنّه قصد إلى تلك التي كانت متداولة ضمن سفسطات الكتب المنطقيّة الكلاسيكيّة فأخرج منها نصفها، ضمّه إلى فرع جديد أحدثه في تصنيف الحجج وهو القسم الموسوم ب"الحجج المحتملة للخطأ والصواب".

ويمكننا ، بسهولة ويسر، أن نلاحظ أنّ ما يشكّل غالبيّة هذا القسم من الحجج هو ما يصطلح على تسميته بسفسطات " ad" أي سفسطات التعلّق أو الإضافة أو ما اصطلحنا عليه في هذا المقال ب "مغالطات الظروف". في حين بقي القسم الأوّل،قسم المغالطات المؤكّدة، وهو الذي وضعناه في الخانة الأولى من الجدول، محافظا بقدر كبير على انتماءاته الأرسطيّة الأولى. فهو يعرض غالبيّة المغالطات القياسيّة اللفظيّة والمعنويّة التي كان قد أثبتها أرسطو في "التبكيتات"، مع بعض التعديلات البسيطة طبعا.

ولا يذهبنّ بالظنّ أنّ هذا الجدول الذي أخذناه عن والتون يشكّل خلاصة لما انتهى إليه أمر السفسطات عنده وقائمة نهائيّة بكلّ المغالطات التي أثبتها. فالأمر غير ذلك. إذ إنّ قائمات سفسطات "أد " التي تحدّث عنها والتون وتناولها بالدّرس في نظريّته عن المغالطات هي أكبر من هذه. وهي أيضا متفاوتة العدد بين الدّارسين كما أشرنا. وإنّما أردنا أن نبيّن بهذا الجدول كيف تعامل والتون مع موضوع المغالطة وكيف أمكنه اقتطاع جزء ممّا كان يعد داخلا بصفة باتّة وقطعيّة في المغالطات وتحويله إلى حجج قابلة للصحّة والمعقوليّة والمقبوليّة ولم لا نقول "المنطقيّة "أيضا وبشكل ما، وذلك باستعمال العنصر الغائب في تصنيف المغالطات قديما، ألا وهو عنصر تسييق المغالطة.

- دلائل صحّة نظريّة والتون:

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

ويمكن في حالتنا هذه التدليل على صحّة هذه المقالة بالعودة إلى الحجج الأربعة المقدّمة آنفا، لنرى كيف أنّ تغيير صفة المتكلّم يرفع سمة التّغليط عن تلك الحجج. فلو كان الذي ختم على السّدّ العظيم ذي الشيء الثمين على العبد الأخرق والأمة اللكعاء امرأة البيت الحاذقة لكان التصرّف مقبولا غير معدود على البخل ولكان الاحتجاج له آنئذ صحيحا لا شية فيه. وهذا حال المغالطة (أ).

وكذا إن قالت هذه المرأة لجارية البيت "إن زدت في المرق فزيدي في الإنضاج" لما كان في الأمر ما يعيب. خاصّة وأنّ الثقافة العربيّة تميل إلى جعل "بخل " المرأة حذقا في التصرّف في أموال البعل وهي صفة محمودة فيها لا مذمومة. ولا تكاد المرأة توصف بالبخل إلا في ما شذّ وندر وخرج بحدّة عن الإلف والعادة. وهكذا يمكن إخراج المغالطة (ب) من صنف المغالطات.

وكذا لو كان مستعمل المغالطة (د) رجلا متنفّذا في الدّولة يقول لأحد أصحابه "إني والله لو أعطيتك لما وصلت إليك حتى أتجاوز من هو أحقّ بذلك منك" لخرج الأمر من المغالطة ولعاد عادلا حميدا.

كما أنه لو كان الذي سمّى السرف سرفا والبخل بخلا في المغالطة (ج) رجلا بادي الاعتدال والشرف لما دخل الأمر باب التغليط أصلا.

وهكذا يمكننا أن نرى كيف أنّ توزيع الحجج على قسمي الصّحة والمغالطة لا يمكنه أن يجري بصفة آليّة سابقة على السياق الفعليّ الذي ترد فيه هذه الحجج. فقد تبيّن أنّ تغيير قرينة واحدة منه كافية جدّا لقلب الموازين المنطقيّة. وفي حالنا هذا (سياق البخلاء) يُعدّ رفع صفة البخل عن المتكلّم سببا كافيا لخروج معظم المغالطات الواردة في الكتاب من دائرة التغليط والمغالطة. والحقيقة أنّه سيكون سببا كافيا أيضا لإفراغ الكتاب من روحه الأدبيّة ونزع قدرته الإضحاكيّة. وهكذا نرى أنّ السّياق هو عنصر لازم في توصيف المغالطات وتصنيفها كلزومه في بقيّة فروع الدّراسات الأدبيّة.

3 – نحو آفاق أرحب لفهم وظيفيّة السياق في المغالطات:

3 – 1 – إنشاء المغالطة بين المتكلّم والسّامع: إيطوس المتكلّم وباطوس السّامع.

قد يبدو بديهيّا أنّ المتكلّم هو صانع الخطاب وهو موجّهه وجهته التي يريد. فإن أراد المغالطة فعل وإن أراد الصحّة التزم لها دربها. وعلى هذا قام تمييز المنطق الصناعيّ وغير الصناعيّ أيضا للحجج.

وقد تحدّث محللو الخطاب اليوم مليّا عن علاقة المتكلّم بخطابه في ما يعرف بقضايا "الإيطوس" (l'éthos) والإيطوس عبارة أرسطيّة تعني "ضربا من التّمثّل مداره على صورة يستخلصها المتقبّل من خلال كلام القائل"[35] ولقد أصبح حضوره اليوم، في الدراسات المعاصرة لتحليل الخطاب حضورا مكثّفا إذ إنّ محلّلي الخطاب وعلى رأسهم دومينيك مانغو قد تفطّنوا إلى "القيمة الإجرائيّة الكبيرة للإيطوس متى اعتمدناه في تحليل المحادثات وما يجري بين المتخاطبين من تفاعلات كلاميّة"[36]. ومن أجل هذه القيمة الإجرائيّة للإيطوس، كان إحداث تغيير في المتكلّم أو في صفة ما من صفاته (نقصد صفة البخل) سببا كافيا لإدخال تعديلات جوهريّة في مستوى فهم النّصّ.

ولكنّ أمرا ما قد يكون أخفى، يدبّ في أوصال المحادثات: يوجّه هو الآخر معانيها ويتحكّم في مقاصدها، ويتناظر بشكل ما مع إيطوس المتكلّم ألا وهو باطوس السّامع (Pathos) . وقد لا يكون للسّامع حضور مادّي ملموس في ملفوظات الخطاب. ولكنّ توجّه المتكلّم بالخطاب إليه يجعل منه مركز ثقل الكلام وقطب رحاه الخفيّة التي تدور عليها جموع المعاني.

و لقد أطنب البلاغيّون المحدثون في الحديث عن الباطوس باعتباره عنصرا حجاجيّا "يستند - بالأساس- على الملامح النفسيّة النزوعيّة للمتلقّي"[37]. أي أنّهم نظروا فيه باعتباره عنصرا سيكولوجيّا يمكّننا البحث في أغواره من فهم أوسع وأكثر نجاعة وفاعليّة خطابيّة لعمليّة التلقّي. و سنحاول في ما يأتي من العمل أن نفيد من القدرة التّوجيهيّة الخفيّة للسّامع في إدارة حقل المغالطات. بمعنى أنّنا سنحاول الكشف عن دور السّامع في تصنيف الحجج إلى صحيحة ومغالطة من خلال خطاب المتكلّم.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

ففي قصّة مريم الصّناع التي تندّر الجاحظ ببخلها الشديد، نرى في آخر القصّة كيف "نهض القوم بأجمعهم إلى جنازتها وصلّوا عليها. ثمّ انكفؤوا إلى زوجها فعزّوه على مصيبته وشاركوه في حزنه"[38]. فقصّة مريم الصناع هي موضع تندّر بالنسبة إلى الجاحظ وقرّائه ولكنّها بالنسبة إلى "القوم بأجمعهم" موضع حمد وصلاح. ومعنى هذا أنّ الكلام الواحد يمكن أن يكون له طرائق شتى في الاستقبال، أي معاني كثيرة تختلف باختلاف السّامعين. وفي حالنا هذه نحن أمام اتجاهين كبيرين متضادّين في التقبّل. الواحد منهما ساخر والثاني مجلّ ومكبر. وقس على ذلك مسائل المغالطة. فما يعد عند شخص ما أو فئة صحيحا قد يعد عند الآخر مغالطا والعكس. مرورا بكلّ درجات الصحّة والخطإ التي يمكن أن تتكوّن في الأثناء. إذ المسألة ليست ثنائيّة. ولكنّا سنركّز على القطبين الضّدين : السالب والموجب، ليكون حديثنا أوضح.

فمثلا في المقايسة التي يقيمها المروزيّ بين مسرجة الخزف ومسرجة الزجاج ينتهي الرّجل بإدخال صاحبه ذي مسرجة الخزف إلى جهنّم متّهما إياه بالفساد وبإطعام النّار، يقول: "وهذا كلّه خسران وغبن لا يتهاون به إلا أصحاب الفساد. على أنّ المفسدين إنّما يطعمون النّاس وهم على حال يستخلفون شيئا وإن كان دونا وأنت إنما تطعم النار وتسقي النار. ومن أطعم النار جعله الله يوم القيامة طعاما للنار".[39] والمغالطة في هذا الكلام واضحة وبيّنة وهي قائمة على أكثر الطرق رواجا في صنعة المغالطات ألا وهو تلبيس الألفاظ وتحريف معانيها. إذ لا يمكن أن نعدّ من يضع الزيت في المسرجة مطعما للنّار. كما لا يمكننا أن نجعل من يفعل ذلك في النّار.

ورغم النتيجة المنكرة والمشؤومة التي انتهت إليها المغالطة ورغم كلّ ما اعتورها من وهن مفضوح، نرى الشيخ السّامع يستزيد من الكلام قائلا: "فكيف أصنع جعلت فداك؟"[40]. وهذا يعني أنّ السامع في النّصّ لا يحمل الكلام الوارد على محمل المغالطة أو هو لا يريد ذلك. وفي حديث الشيخ المروزيّ الذي جعل غداء عياله كلّ يوم نخّالة يجيبه الأصحاب : "صدقت، مثل هذا يكتسب بالرأي ولا يكون إلا سماويّا". والمغالطات هنا لم تعد صادقة فحسب (كلمة صدقت في النّص) بل صارت من الفتوح الربّانيّة. وغير هذا من أخبار تصديق المغالطات في الكتاب كثير. وهنا يطرح السؤال: متى تكون المغالطة مغالطة؟ هل تكون المغالطة حين يتعمّد المتكلّم التغليط. أم يتوجّب أن يكون للسامع دور في تحديد المغالطة؟ وهل يمكن أن يوجد السّامع مغالطة ليست موجودة أصلا؟

3 – 2 – **السّامع منشئا للمغالطة:**

سننطلق هنا من نصّ قصير يقول:

"وسمع رجل من المراوزة الحسن وهو يحثّ الناس على المعروف ويأمر بالصدقة، ويقول: ما نقص مال قطّ من زكاة. ويعدهم سرعة الخلف. فتصدّق بماله كلّه فافتقر، فانتظر سنة وسنة، فلمّا لم ير شيئا بكّر على الحسن فقال: حسن ما صنعت بي؟ ضمنت لي الخلف، فأنفقت على عدتك، وأنا اليوم مذ كذا وكذا سنة أنتظر ما وعدت، لا أرى منه قليلا ولا كثيرا. هذا يحلّ لك؟ اللّص كان يصنع بي أكثر من هذا؟"[41]

السؤال هنا: هل كان في كلام الحسن غلط ما أو مغالطة أو نيّة في التّغليط؟ لا. وإذا كان الجواب ب"لا" فما الذي جرى حتى يوصل كلامه إلى هذه النتائج الكارثيّة على أرض الواقع؟ وحتّى يتهمه المروزيّ بإخلاف الوعد بل بالوقوع في الحرام؟ ما الذي جعل المروزيّ يعد فعل الحسن أكثر إجراما من اللصوصية؟

إنّ الجواب هنا يكمن في طبيعة سامع الكلام لا في نيّة قائله ولا في الكلام في حدّ ذاته. إنّ كلام الحسن لم يكن موجّها إلى المروزيّ. وبعبارة أدقّ نستعيرها من نظريات التلقّي نقول إنّ المروزي لم يكن السّامع النموذجيّ أو المثاليّ الذي توجّه إليه الحسن بنصائحه. من أجل ذلك حاد الكلام عن معناه الحقيقيّ ليأخذ معاني تغليطيّة لم تكن في نيّة قائلها ولا في مضمون كلامه أصلا.

فالمغالطة إذن قد تحصل إذا أخطأ الكلام المتلقّي- المستهدف منه وذهب في اتجاه سامع جانبيّ أو هامشيّ لم يكن هو المقصود بالكلام. والخطر هنا أنّ هذا الصنف يمكن له أن يحوّل الكلام إلى وجهة متوهّمة ثمّ يحاسب بها المتكلّم.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

إنّ مهمّة المتلقّي التأويليّة لهي مهمّة خطيرة لأنّه قد يأخذ النّصّ إلى وجهات غير مفترضة لا يعلمها إلا هو ويوقع القائل في معان لم يحسب لها حسابا. فالكلام قد لا يكون مغالطيّا ونيّة القائل قد تكون سليمة ومع ذلك فقد يؤاخذ النّصّ بالتغليط ويحكم على القائل بسوء النيّة.

ولنا في حديث موسى عليه السلام في ذلك الكفاية إذ قال لقومه "إنّ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة" فأجابه قومه " أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا "[42]

لذا فقد يكون مهمّا ونحن نتحدّث عن أهمّية السّياق في المغالطات أن ننتبه دائما إلى ذلك العنصر الذي يبدو حاضرا في غيابه والذي يأخذ حضوره غير المعلن دورا مركزيّا في كلّ عمليّة فهم للصّحة والخطأ ونقصد به السامع أو القارئ أو المتلقّي ككلّ.

خاتمة:

لقد أردنا في هذا المقال أن نختبر كيفيّة إعمال الأدوات المنطقيّة في النّصّ الأدبيّ. في حقل يُعد من أدقّ الحقول المنطقيّة وأكثرها خلافيّة وهو حقل المغالطات. واخترنا لهذا الاختبار كتاب "البخلاء" للجاحظ، لما لمسناه في نصوصه من نزعة عقليّة ساخرة تلائم مجال اشتغالنا وتستوعب كثيرا من قضاياه. مبتعدين بذلك عن الأشكال الجاهزة والتمثيلات النمطيّة لأنواع المغالطات التي تزخر بها كتب المنطق والتي كثيرا ما كانت موضع انتقاد الباحثين الجدد من محلّلي الخطاب خاصّة.وتوصّلنا على إثر هذا الاختبار إلى نتائج نعتبرها هامّة وإن كانت جزئيّة.

فقد أبرز الاختبار محدوديّة العمل على المغالطات بالجهاز النّظريّ المنطقيّ القديم. ودعم في المقابل توجّهات المناطقة التّداوليين الجدد، وعلى رأسهم والتون دوغلاس، في اعتماد السّياق عنصرا تصنيفيّا محدّدا للمغالطات. ولكنّه أشعرنا أيضا بعدم اكتمال هذه التجربة اللّاصوريّة الثّوريّة الجديدة مقارنة بنظيرتها القديمة. وبحاجتها إلى مزيد من الجهود العمليّة لإرساء قواعد لها في رسم المغالطات تكون أكثر سعة و وضوحا واستقرارا أيضا من تلك التي هي الآن بين أيدينا.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

المصادروالمراجع:

- **المصدر:**

الجاحظ، البخلاء، تحق طه الحاجري، دار المعارف ط7، 1990.

- **المراجع:**

باللّغة العربيّة:

- أرسطو، الخطابة، ترجمة،عبد الرحمن بدوي، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، 1986
- بلير، أنطوني، ما المنطق غير الصوري؟، ترجمة: أسامة المتني، مقال ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته"، ج5، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.
- برلمان، شاييم، المنطق الصوري والمنطق غير الصوري، ترجمة: أسامة المتني، مقال ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته"، ج5، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010
- بن سالم، فاتن، بن سالم، فاتن، الحجاج المغالطي: النشأة والتطوّر، رسالة دكتوراه مرقونة (إشراف الأستاذ حاتم عبيد) مكتبة كليّة الآداب، القيروان،، تونس، 2015.
- بن سالم، فاتن، مقال بعنوان "القياس المغالطي، كتاب البخلاء نموذجا"، مجلّة فصول، العدد 77، شتاء-ربيع 2010.
- السيّد أحمد، عزمي طه، مدخل إلى علم المنطق، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن،2015.
- عبيد، حاتم، في تحليل الخطاب، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس، تونس،ط2005،1.
- عمر، مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.
- فاخوري، عادل، مقال منطق (قديم، تقليدي)، الموسوعة الفلسفيّة، معهد الإنماء العربي، م1.
- فضل الله ، مهدي، مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1985، ط3
- مانغو، دومينيك، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ت: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط1، 2008
- مصطفى، عادل، المغالطات المنطقيّة: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2007.
- الوليّ، محمد، السبيل إلى البلاغة الباتوسية الأرسطية، الحجاج مفهومه ومجالاته (مؤلف جماعي)، ج2،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.

بالأعجميّة:

- Aristote, Organon (Les réfutation sophistiques), traduction et notes par J.Tricot, librairie philosophique J.Vrin, 1987
- Douglas, walton, a pragmatic theory of fallacy studies in rhetoric and communication, university of Alabama press, 1995

الموسوعات والمعاجم:

- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان، ط1، 1996
- موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، جيرار جهامي، مكتبة لبنان.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط3، 1988.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

الهوامش:

[1] فضل الله ، مهدي، مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1985، ط3، ص235.

[2] وفيه أيضا "قيل المغالطة مركّبة من مقدّمات شبيهة بالحقّ ولا يكون حقّا ويسمّى سفسطة أو شبيهة بالمقدّمات المشهورة ويسمّى مشاغبة... والمغالطة هي قول مؤلّف من قضايا شبيهة بالقطعيّة أو بالظنيّة أو بالمشهورة". الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط3، 1988، ص223.

[3] ورد في موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب لجيرار جهامي، مكتبة لبنان، ص 858 : "المنطق آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ".

[4] « il ya deux types de réfutations : les unes tiennent au discours, les autres sont indépendantes du discours » Aristote, Organon (Les réfutation sophistiques), traduction et notes par J.Tricot, librairie philosophique J.Vrin, 1987,p7.

[5] يقول المهدي فضل الله في فقرة عنوانها الأغاليط والمغالطات الكلاميّة "إنّ المنطق هو مجموعة القواعد التي تجنب مراعاتها الوقوع في الخطإ في التفكير فإذا أهملنا هذه القواعد فإننا قد نقع في أخطاء يمكن تسميتها ب"الأغلاط المنطقيّة"paralogisme. أما إذا استخدمنا هذه القواعد لغاية التمويه على الآخرين، وبغية إيقاعهم في شرك معيّن، للانتصار عليهم فتسمّى هذه الأخطاء ب"المغالطات المنطقيّة sophismes . فالمغالطة "مفاعلة" من الغلط أي الخطأ، والغرض منها إيقاع الخصم في الغلط أو بما يشبه الصواب". فضل الله ، مهدي، مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1985، ط3، ص234.

[6] تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح أغلوطة هو مصطلح غير شائع بالمقارنة مع مصطلح مغالطة. لكننا هنا فضّلنا استعماله من باب التدقيق والتفصيل عوضا عن عبارة سفسطة أو مغالطة وذلك حينما لا نريد الحكم على المتكلّم، صاحب القياس الغالط، بسوء النية وتعمّد التغليط. وهذه العبارة استعملها المهدي فضل الله في كتابه "مدخل إلى علم المنطق" وأخذناها عنه في بحثنا المرقون بعنوان "الحجاج المغالطي: النشأة والتطوّر"، ونراه مصطلحا جديرا بالتعبير على معنى التغليط بعيدا عن نوايا المتكلّم.

[7] يمكن العودة هنا إلى عبد الرحمان بدوي في كتابه "المنطق الصوري والمنطق الرياضي" أو إلى المهدي فضل الله في كتاب: "مدخل إلى علم المنطق" كنماذج على هذا الاستعمال المخفف لأغلوطة: fallacia accidentis.

[8] « Les vices qui produisent la fausse apparence d'un argument en dépendance du discours sont en nombre de six : ce sont l'homonymie, l'amphibolie, la composition, la division, l'accentuation et la forme de l'expression ». Aristote, Organon, p7.

[9] « pour les paralogismes indépendants du discours, il y en a sept espèces : premièrement en raison de l'accident ; secondement quand une expression est prise au sens absolu ou non absolu, mais sous un certain aspect, ou en considérant le lieu, ou le temps, ou la relation ; troisièmement, en relation de l'ignorance de la réfutation ; quatrièmement, en raison de la conséquence ; cinquièmement, en raison de la pétition de principe ; sixièmement, c'est de poser en cause ce qui n'est pas cause ; et septièmement, c'est de réunir plusieurs questions en une seule ». Aristote, Organon, p14.

[10] السيّد أحمد، عزمي طه، مدخل إلى علم المنطق، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن،2015، ص244.

[11] نشير هنا إلى مقالنا: "القياس المغالطي، كتاب البخلاء نموذجا"، مجلّة فصول العدد 77، 2010.

[12] االجاحظ، البخلاء، تحق طه الحاجري، دار المعارف ط7، ص36.

[13] م.نفسه ص109.

[14] م. نفسه ص20.

[15] م. نفسه ص ص 116-117.

[16] أرسطو، الخطابة، ت: عبد الرحمان بدوي، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، 1986، ص163 .

[17] مانغو، دومينيك، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ت: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط1، 2008، ص27.

[18] عمر، مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5،1998، صص68-69.

[19] نقصد هنا الاتجاهات الحديثة للمنطق التي تسعى ما أمكن لأن تكون شكليّة صوريّة ترميزيّة. وفي الموسوعة الفلسفيّة العربيّة: "التمييز بين منطق قديم ومنطق حديث لم يحصل سوى في القرن العشرين، عندما أخذ هذا الميدان الفلسفي منحى رياضيّا". فاخوري، عادل، مقال منطق (قديم، تقليدي)، الموسوعة الفلسفيّة، معهد الإنماء العربي، م1، ص784.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548

[20] أخذنا هذه التسمية عن عزمي طه السيد أحمد من كتابه "مدخل إلى علم المنطق" ص 274. فهو يقترح تقسيم المغالطات إلى قسمين كبيرين هما مغالطات الاستدلال ومغالطات الظرف. وتتفرّع مغالطات الاستدلال إلى مغالطات استنباط واستقراء وتمثيل، في حين تنبني مغالطات الظرف على اللجوء إلى القوّة والجمهور والثقات والشفقة وإلى اجتزاء الحقيقة وعدم وجود الدليل. والقائمة فيها غير ثابتة تطول وتقصر بحسب وجهات النظر. وتعرف هذه المغالطات عند أرسطو باسم سفسطات "أد".

[21] موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص944. (التعريف منقول عن الفارابي وابن سينا).

[22] بلير، أنطوني، ما المنطق غير الصوري؟، ت: أسامة المتني، مقال ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته"، ج5، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص182.

[23] بيرلمان، شاييم، المنطق الصوري والمنطق غير الصوري، ت: أسامة المتني، مقال ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته"، ج5، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص191.

[24] عمر، مختار، علم الدلالة ص 69.

[25] بن سالم، فاتن، الحجاج المغالطي: النشأة والتطوّر، رسالة دكتوراه مرقونة (إشراف الأستاذ حاتم عبيد) مكتبة كليّة الآداب، القيروان، ص111 و ص217.

[26] مصطفى، عادل، المغالطات المنطقيّة: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2007.

[27] الجاحظ، البخلاء، ص11.

[28] المصدر نفسه، ص11.

[29] المصدر نفسه، ص9.

[30] المصدر نفسه ، ص91.

[31] المصدر نفسه ، ص91.

[32] لمزيد من الشرح أو لاستكمال قائمة المغالطات يمكن العودة إلى كتاب عادل مصطفى : المغالطات المنطقية.

[33] بلير، أنطوني، ما المنطق غير الصوري؟، ص182.

[34] Douglas, walton, a pragmatic theory of fallacy studies in rhetoric and communication, university of Alabama press, 1995, p210.

[35] حاتم عبيد، في تحليل الخطاب، منشورات كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة، صفاقس، تونس، ط1، 2005، ص130.

[36] المرجع نفسه، ص127.

[37] الوليّ، محمد، السبيل إلى البلاغة الباتوسية الأرسطيّة، الحجاج مفهومه ومجالاته (مؤلّف جماعي)، ج2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص60.

[38] الجاحظ، البخلاء، ص30.

[39] المصدر نفسه ، ص20.

[40] المصدر نفسه، ص20.

[41] المصدر نفسه ، ص27.

[42] سورة البقرة الآية 67.

@ 2017 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.
ISSN: 2536-9548